

المحاضرة التاسعة الحراك الاجتماعي بعد الاستقلال

3- الحراك الاجتماعي بعد الاستقلال:

بعد استقلال الجزائر ورثت اقتصادا متخلفا وأوضاع اجتماعية واقتصادية وسياسية متدهورة جدا وستناول مجموعة من المؤشرات التي تدل على الحراك الاجتماعي والذي نفسر من خلاله الحراك الاجتماعي في الجزائر ما بعد الاستقلال من مرحلة (1967-1989) ومرحلة (1990-1999).

❖ المرحلة الأولى(1967-1989):

أهم ما يميز هذه المرحلة هو بروز حراك اجتماعي نسبي، وذلك راجع إلى سياسة الدولة التي تقتضي تعويض الشعب الجزائري عن مرحلة الاستعمار المرير، وقد تضمنت هذه المرحلة عدة محاور:

أولا- ضمان الشغل لكل مواطن:

تم وضع سياسة تنموية والتنفيذية أولية والمتمثلة في مخطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لسنوات (1967 - 1969) والمخططات الرباعية كالمخطط الرباعي الأول (1970 - 1973) والثاني (1974 - 1978)، من خلال هذه المخططات التنموية والرباعية عرفت الجزائر نهضة اقتصادية واجتماعية هامة، وعرف التشغيل خلالها تطورا ملحوظا، حيث كان الغرض من هذه المخططات التركيز أساسا على القضاء على البطالة وذلك بواسطة التصنيع، وفي هذا الصدد تقرير خلق حوالي 595.200 وظيفة في القطاع غير الفلاحي ما بين (1973-1980)

ثانيا- ازدياد حجم ومكاسب الطبقة العاملة والوسطى:

لقد أحدثت عملية تطور الاقتصاد في الجزائر تطورا في مناصب الشغل في إطار التحولات الاقتصادية والاجتماعية المشار إليها سابقا، حيث تركت أثرا واضحا في سيروية وتشكيل الطبقة العاملة مع العلم أن بداية تشكيل الطبقة العاملة في الجزائر يعود إلى فترة الاستعمار، غير أنها لم تبلغ الحجم الذي بلغته أثناء الاستقلال ولا درجة التنظيم التي جعلت منها قوة فاعلة ومؤثرة، كما اتصفت هذه الطبقة العاملة بشكليين من الحراك أحدهما جغرافي وهو الذي يتعلق بتغيير مكان العمل والآخر مهني هو الذي يختص بتغيير نوع العمل وذلك خلال فترة التصنيع السريع الذي عرفته الجزائر في السبعينات وبداية الثمانينات، كما شهدت الطبقة المتوسطة توسعا كبيرا في المستوى الاقتصادي والاجتماعي وذلك بفضل انتشار الوعي الاجتماعي والنقابي وانتشار الثقافة والتربية والتعليم بين جميع أفراد المجتمع وظهور النزعة الحراكية الصاعدة في المجتمع الجزائري.

ثالثا - حماية القدرة الشرائية للمواطن الجزائري:

لقد كان دخل الفرد الجزائري يبلغ 19500 دينار جزائري في سنة 1970، وما تتناوله الأسرة من متوسط دخلها الإجمالي كان يقدر بحوالي 6300 دينار جزائري، وقد وصل عدد الأسر آنذاك 2.27 مليون أسرة، كما بلغ متوسط عدد الأفراد في الأسرة 6.59 الأمر الذي يدل على نسبة الأفراد الذين يعيشون عائلة على أهلهم ضمن الأسرة العالية إذا ما روعي في ذلك شروط العمل المتاح وحدود العمل.

المرحلة الثانية (1990-1999)

أهم ما ميز هذه الفترة ظهور عديد الأزمات التي مرت بالجزائر من الأزمة الاجتماعية أو الثورة الاجتماعية النتيجة الخيار أسعار البترول والعشرية السوداء هذا ما أدى إلى بروز مشاكل اقتصادية واجتماعية وتشكل الحراك الاجتماعي النازل، وقد تضمنت هذه المرحلة عدة محاور.

أولا - توقف مشاريع التنمية وتراجع وتيرة النمو الاقتصادي:

سنتناول في هذا العنصر بعض الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها سياسة الانفتاح الاقتصادي في الجزائر وتذكر في هذا السياق بعض النتائج التي نتجت عن سياسة الخصخصة.

- تراجع النمو الاقتصادي حيث بلغ النمو (0.2%) خلال فترة (1995-1949)، بينما كان معدل النمو خلال سنة 1993 (0.2%) ووصل التضخم إلى (29%).
- إفلاس العديد من المؤسسات العمومية وتسريح العمال حيث بلغ عددهم 260 ألف عامل خلال سنة 1995.
- ارتفاع معدل البطالة بوتيرة سريعة حيث بلغت 1.5 مليون فرد خلال سنة 1994، وارتفعت النسبة من (15%) سنة (1984) إلى (17%) سنة (1985) لتصل إلى (22%) سنة (1988).

ثانيا - تزايد الفقر والبطالة خاصة بين الشباب:

تجاوزت نسبة البطالة في الجزائر سنة 1999 نسبة (29.3%) مع العلم أن البطالة ارتفعت بوتيرة سريعة جدا ما بين (1992-1995)، بحيث انتقلت من (1.522.000) سنة (1992) إلى (2.101.700) سنة (1995) أي بزيادة تقدر بـ (582.000) بطال في ظرف ثلاث سنوات، وأكثر من (80%) من البطالين هم ما بين من (16 - 19) سنة و(20%) ما بين (20 - 24) سنة، حيث أن هذه المؤشرات إن دلت على شيء فإنما تدل على الحراك الاجتماعي النازل والذي يعبر عنه مؤشر البطالة.

ثالثا- عدم المساواة في توزيع الدخل والثروة وظهور التفاوت الطبقي في الجزائر:

لقد نتج عن سياسة إعادة الهيكلة الموقع عليه في عام 1995 وبرامج تطهير المؤسسات الإنتاجية اختفاء أكثر من 400.000 منصب شغل خلال أربع سنوات، وتراجع كبير في القدرة الشرائية الذي بات يهدد الطبقة الوسطى بالزوال ومن ثم فإن تقاوم ظاهرة البطالة قد وسعت من فوهة التفاوت الطبقي حسب ما أكده تقرير الأمم المتحدة للتنمية في عام 1999، إذ كشف التقرير أن حوالي 20% من أغنى الفئات في المجتمع يستحوذون على 50% من المداخيل فيما يتحصل 20% من الفئات الفقيرة إلا على 7% والباقي موزع على الفئات المتوسطة ومن خلال هذه الدراسة خلصت إلا أن المجتمع الجزائري يقسم إلى ثلاث طبقات طبقة الأغنياء والطبقة المتوسطة، وطبقة الفقراء.

من خلال عرضنا للمرحليين السابق ذكرهما تجد أن ظاهرة الحراك الاجتماعي في جزائر ما بعد الاستقلال قد تميزت بمرحلتين:

المرحلة الأولى من (1967-1989): ميزها حراك اجتماعي صاعد وذلك راجع إلى السياسات التنموية الناجعة وتوفير مناصب الشغل وارتفاع القدرة الشرائية وانخفاض معدلات البطالة، كل هذه المؤشرات إن دلت فإنما تدل على الحراك الاجتماعي الصاعد في جميع طبقات المجتمع الجزائري

أما المرحلة الثانية (1990-1999): فقد ميزها حراك اجتماعي نازل وذلك راجع إلى مجموع الأزمات التي مرت بها الجزائر وإلى بعض النقائص في المرحلة الأولى منها تغليب الجانب الاجتماعي على حساب الجانب العقلاني في التسيير المؤسسة الجزائرية، وقد نجم عن هذا تدهور في الأوضاع الأمنية والاجتماعية في الجزائر كنفشي ظاهرة البطالة وانخفاض القدرة الشرائية والتفاوت الطبقي ونفشي ظاهرة العزوبة والعنوسة نظرا لتدني الأوضاع الاجتماعية والبطالة التي جعلت من الشباب الجزائري يعزف عن الزواج، كل هذه المؤشرات تدل على الحراك الاجتماعي لأبناء الطبقة الوسطى والفقيرة الذي تميز به المجتمع الجزائري.

والمرحلة الثالثة (1999 إلى غاية 2013): والتي تتميز عموما بحراك اجتماعي ومهني صاعد نظرا لارتفاع سعر البترول والتي تعدى 100 دولار ، علما أن الجزائر مجتمعا ريعيا، ضف إلى ذلك عودة الاستقرار الأمني والاجتماعي، فالمشاريع المتوقفة انطلقت وتيرتها ثانية، وارتفع مستوى الأجور في القطاع العمومي أكثر من أي وقت مضى.

مقياس الحراك الاجتماعي والمهني في الجزائر.....الأستاذة: سميرة مشري 2024

المرحلة الرابعة: (2013.....2020): تتميز بحراك اجتماعي ومهني نازل أو هابط نظرا لتراجع سعر البترول دون 50 دولار للبرميل علما ان المجتمع الجزائري مجتمعا ريعيا بالدرجة الأولى هذا ما اثر على طبيعة المشاريع والبنية التحتية والقدرة الشرائية في قطاع الوظيف العمومي والقطاع الخاص معا، فارتفاع الأسعار وتحريرها من جهة لم يتماشى مع كتلة الأجور حيث لم يتم مراجعة الأجور منذ 2010 رغم رفع من الأجر الوطني المضمون إلى 20000 دج الذي لا يتماشى مع مستوى الأسعار في سوق غير مهيكلة ومنظمة.